جمعية المحامين الكويتية
مسجلة تحت رقم (٨) الأدبية و جمعيات نفع عام بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢٨
١٩٦٣

الكويت: ٣١ مارس ٢٠٢٠ أشارتنا :

السادة الأفاضل / رئيس و أعضاء الفريق الإقتصادي المشترك

بين الجهات الحكومية و القطاع الخاص للتعامل مع تداعيات أزمة وباء كورونا المحترمين

دراسة جمعية المحامين الكويتية

مقدمة الاقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعية، وقوامه التعاون العادل بين النشاط العام والنشاط الخاص، وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاج ورفع المستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين، وذلك كله في حدود القانون . "المادة 20 من دستور دولة الكويت"

مما لاشك فيه أن أزمة وباء فيروس كورونا المستجد تشكل تأثيراً بالغاً على الإقتصاد العالمي و المحلي و بشكل أكبر على قطاع المشروعات الصغيرة و المتوسطة و أصحاب المهن الحرة كالمحاماة و في ظل أيضا إنخفاض أسعار النفط.

كما لابد من أن نؤكد بأننا شركاء في تنمية الوطن و حماية أمواله و مقدراته و مستقبل أبنائه و ما يصيبه من محن و أزمات سنكون أول من يساند و يدعم بكل ما نملك.

و مما لاشك به بأن هذه القطاعات لها أهمية كبرى في مستقبل الوطن و ما نتحدث عنه ليس تعويضاً إنما هو في حقيقته دعماً لإستمرارية هذه القطاعات الحيوية و المهن الرئيسية على قدر من الكفاءة و الجودة بما يتناسب مع اسم و سمعة دولة الكويت.

و لا يخفى عليكم اليوم أن قطاع المحاماة من أهم قطاعات المهن الحرة و الذي يشكل المنتسبين له نسبة تقارب 9% من إجمالي العاملين الكويتيين في القطاع الخاص حيث يبلغ إجمالي المحامين المقيدين في جدول المشتغلين 4412 محامياً و محامية كما يبلغ عدد مكاتب المحاماة و الإستشارات القانونية 1401 و عدد العاملين غير الكويتيين في هذه المكاتب 4215 بالإضافة إلى انهم وكلاء عن مئات الآلاف من المواطنين و

بنيد القار - قطعة ٣ - شارع السور - قرب قصر دسمان - تلفون : ٢٤٩٣٣٣٣ (٩٦٥) - فاكس : ٢٤٩٧٧٧٧ (٩٦٥)
ص. ب : ٢٣٦٥ الصفاة 13024 الكويت
Site : www.kuwait-lawyers.com

الكويت: ..... أشارتنا : .....

والمؤسسات و الشركات يذودون عن حقوقهم و تعاملاتهم أمام شتى الجهات و هو ما يبين مدى تأثر و تأثير هذا القطاع المهم و الحيوي.

كما نود أن ننوه بأن مكاتب المحاماة ليست ضمن الفئات المدرجة في الصندوق الوطني لدعم و رعاية المشروعات الصغيرة و المتوسطة رغم كونها فعلياً تصنف ضمن تلك الفئات و هو ما سبق أن طالبنا به و يشكل عائقاً كبيراً في طريق إنشاء المكاتب الحديثة.

الآثار الوقتية و طويلة المدى لأزمة وباء كورونا و التي و بحسب التصريحات الرسمية من معالي وزير الصحة الشيخ د. باسل الصباح تحتاج إلى شهرين _ على الأقل _ لنتجاوز أخطر مراحلها و ليس إنتهائها بالكامل في حال جرت الأمور وفق ماهو مرسوم لها و مثال على الآثار المتوقعة و ليس حصراً:

*إنخفاض في السيولة و عجز الموكلين عن سداد الأتعاب المقررة في العقود و هو ما يترتب عليه بالضرورة عجز في سداد الأجرة للعاملين و عجز في سداد القيمة الإيجارية للعقارات المستأجرة بما سيؤدي بلاشك إلى نزاعات عمالية و مدنية و تجارية.

*ارتفاع حالات إنهاء عقود العمل و البطالة إلى مستويات غير مسبوقة و هو ما يخالف سياسة الدولة في دعم توجه الشباب للقطاع الخاص و ضرورة إيجاد بدائل مناسبة برواتب مقاربة في القطاع العام و هو الأمر شبه المستحيل حالياً ، و قد تحدثت العديد من التقارير عن أعداد تتراوح بين 20 إلى 30 الف وظيفة "مبدئياً" يضاف لها الآلاف من خريجي كليات القانون الكويتيين ممن سيصعب توظيفهم في القطاع الخاص خلال الفترة القليلة المقبلة و مع إكتفاء أغلب القطاعات القانونية الحكومية بحسب البيانات الرسمية من ديوان الخدمة المدنية للعديد من التخصصات و من ضمنها تخصص القانون و هو ما سيخلق أعداداً هائلة من العاطلين عن العمل رغم تميزهم العلمي و صرف رواتب بدل البطالة و مكافأة الخريجين لفترات طويلة و لأعداد كبيرة دون وجود مردود حقيقي.

بنيد القار - قطعة ٣ - شارع السور - قرب قصر دسمان - تلفون : ٢٤٩٣٣٣٣ (٩٦٥) - فاكس :٢٤٩٧٧٧٧ (٩٦٥)
ص. ب :٢٣٦٥ الصفاة 13024 الكويت
Site : www.kuwait-lawyers.com

الكويت: ..... أشارتنا : .....

***إرتفاع عدد الدعاوى العمالية و التجارية و المدنية القضائية المتبادلة بين أرباب العمل و العمل و هو ما سيشكل ضغطاً هائلاً على المحاكم التي تعاني في السنوات الأخيرة من إرتفاع عدد الدعاوى بمختلف أنواعها و قلة عدد الدوائر و مشاكل في إتمام الإعلانات**

*** آثار إجتماعية تتمثل في عدم قدرة أرباب الأسر على الصرف لعدم وجود مدخول و أيضا عجز الأبناء عن إيجاد مصدر دخل و راتب ثابت و هو ما يهدد فئة كبيرة.**

***ستؤدي الأزمة الحالية في حال إستمرارها لما بعد شهر مايو المقبل إلى إغلاق عدد غير قليل من مكاتب المحاماة لاسيما و أن هناك عدد من مكاتب المحاماة حديثة التأسيس خاصة و أن نسبة المصروفات ستتجاوز الإيرادات بشكل كبير جداً.**

- تعريض حقوق المتقاضين ممن لازالت تتداول مئات الآلاف من قضاياهم في المحاكم و مختلف جهات التحقيق للخطر نتيجة لعدم قدرة مكاتب المحاماة على القيام بأعمالها و مسئولياتها المهنية على الوجه الأكمل للأسباب السابقة.

لذا فإن التدخل الحكومي العاجل مطلب رئيسي و التأخر يترتب عليه زيادة في الآثار السلبية على سوق العمل و إستمرارية تلك المؤسسات وفق ما تم شرحه آنفاً.

دور حكومة دولة الكويت و أبرز الحلول المقترحة:

تنص المادة 22 من دستور دولة الكويت على : ينظم القانون، على أسس اقتصادية مع مراعاة قواعد العدالة الاجتماعية، العلاقة بين العمال و أصحاب العمل، و علاقة ملاك العقارات بمستأجريها.

إنطلاقاً من الأسس الدستورية و القانونية و قواعد العدالة و المساواة الإجتماعية و الإقتصادية نقترح ما يلي:

1- دعم الإيجارات لأصحاب المهن الحرة و إعفاء المستأجرين من قيمة الأجرة أو تخفيضها إلى ما دون ال50% بحسب قدر المنفعة بالتنسيق مع ملاك العقارات أو تكفل الدولة فيها لمدة تتراوح بين 3 إلى 6 شهور تطبيقاً لقاعدة الأجرة مقابل الإنتفاع و لوجود حالات قوة قاهرة حالياً تمنع المستأجرين من الإنتفاع من العين المؤجرة بشكل كلي للبعض و بشكل جزئي للبعض الآخر نتيجة لإغلاق بعض النشاطات بقرارات مباشرة و نتيجة لحظر التجول الجزئي المفروض في الدولة من الساعة 5 مساءً حتى 4 صباحاً و هي القرارات التي إنتقصت من قدر المنفعة بالعين المؤجرة لأسباب قاهرة لادخل للمستأجر فيها.

الكويت: ..... أشارتنا : .....

2- دعم رواتب كافة المواطنين العاملين في المهن الحرة و المشروعات الصغيرة و المتوسطة ، كما يجب إيجاد آلية لدعم رواتب العاملين الأجانب في تلك القطاعات أو جزء منها لمدة تتروح بين 3 إلى 6 شهور ، لاسيما أن الرواتب و الإيجارات تحديداً تستهلك في أغلب القطاعات الخاصة نسبة تقارب 70% من إجمالي المصروفات الشهرية.

3- القرض الحسن بحد أقصى 100 الف دينار كويتي كأحد الخيارات و وفقاً لإشتراطات و ضوابط محددة لأصحاب المهن الحرة و أصحاب المشروعات الصغيرة و المتوسطة المتضررين المسجلين في الباب الخامس مع فترة سماح تصل لمدة سنة مع إمكانية تمويلها من خلال الإحتياطي العام بتشريع خاص ينظم آلية صرفها وفق ضمانات محددة صوناً للمال العام أو من خلال تعديل القانون رقم 2013/98 بخصوص إنشاء الصندوق الوطني لرعاية و تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة و الذي نؤكد مرة أخرى على ضرورة شمول مكاتب المحاماة ضمن النشاطات التي يمكن تمويلها وفق الضوابط و الشروط.

4- ضرورة إقرار مجموعة من التعديلات التشريعية لضمان حقوق أرباب العمل و العاملين و تتوافق مع صحيح الدستور و من ضمنها القانون رقم 6 لسنة 2010 بشأن العمل في القطاع الأهلي والذي لم يتطرق أو يعالج مثل الأوضاع الإستثنائية الحالية.

5- إعفاء القطاعات المتضررة من كافة الرسوم الحكومية لمدة عام مثل الرسوم العمالية.

6 - إستحداث هيئة أو جهاز لإدارة الأزمات و الكوارث و تقدير التعويضات ، و لكون الأزمة الحالية غير معلوم موعد نهايتها و بالتالي يستحيل حالياً تقدير الأضرار بشكل كامل ، كما يأتي هذا المقترح لمعالجة أي أحداث مشابهة مستقبلاً لاسمح الله و من مهامها الإعداد و الإشراف على تنفيذ خطة عمل متكاملة تشمل جميع ما يتعلق بإدارة الأزمات و وضع آليات محددة لمواجهتها لا تعتمد على ردود الأفعال إنما على دراسات علمية و رقابية و برامج دولية بالتنسيق مع مجلس الوزراء و الجهات المختصة .

بنيد القار - قطعة ٣ - شارع السور - قرب قصر دسمان - تلفون : ٢٤٩٣٣٣٣ (٩٦٥) - فاكس : ٢٤٩٧٧٧٧ (٩٦٥)
ص. ب : ٢٣٦٥ الصفاة 13024 الكويت
Site : www.kuwait-lawyers.com

الكويت: ..... أشارتنا : .....

7 - ضرورة إقرار مجموعة من المقترحات التشريعية بصفة الإستعجال و التي من شأنها تطوير منظمة التقاضي و تفعيل الوسائل الإلكترونية و التكنولوجية و التي أعدتها جمعية المحامين الكويتية مؤخراً و تقدمت بنسخة منها لمعالي وزير العدل المستشار د. فهد العفاسي و عدد من السادة أعضاء مجلس الأمة و تتعلق بتعديل قانون المرافعات بحيث يمكن إتمام إعلان الأوراق القضائية عبر الإيميل أو الفاكس أو الرسائل الهاتفية و كذلك عبر الشركات المتخصصة و هي المعمول في بعضها بقانون المناقصات و قانون أسواق المال ، و كذلك إقرار محكمة اليوم الواحد لبعض الدعاوى ذات القيمة المنخفضة ، و إقرار الترافع و تقديم المذكرات عن بعد و إمكانية تقديمها و تبادلها مع أطراف الدعوى بعد تمام الإعلان بالنسبة للدعاوى الجديدة و قبل نظر أول جلسة.

و من شأن هذه المقترحات أن تقلل أمد التقاضي و سبق أن تم العمل بها في عدة دول و لاقي نجاحاً كبيراً و أيضا يمكن في حال إقرارها إستكمال الأعمال و إستمرارها دون توقف و دون وجود مخالطة بشرية في مثل هذه الظروف الإستثنائية لإعتمادها على الوسائل التكنولوجية لاسيما و أن هناك العديد من الدعاوى ذات الشق المستعجل الذي لا يتحمل أي صورة من صور التأخير أو التأجيل كما أن هناك قضايا مقيدة لحقوق و حريات الأفراد و دعاوى أخرى قضي بإعتبارها كأن لم تكن أو لازالت متداولة لأعوام طويلة بسبب النصوص الحالية التي تحتاج إلى تطوير فالعدالة البطيئة أقرب إلى الظلم.

كما نقترح إلزام الشركات بتوكيل محامين حرصاً على حفظ حقوقهم و خصوصاً أصحاب المشروعات الصغيرة و المتوسطة مع إمكانية إعتبار مكاتب المحاماة كمحل مختار حيث لا يخفى عليكم أن بعض المشروعات هي ذات طابع فني أو تكنولوجي و يمكن ممارستها في أي موقع و هذا المقترح من شأنه تطوير العمل القانوني و الإقتصادي و أيضا القضائي.

و نحن إذ نضع هذه الدراسة و المدعمة بالبيانات و الأرقام و الحقائق لندعو و بصدق إلى تدخل حكومي عاجل بمشاركة كافة ممثلي القطاع الخاص و المهن الحرة بما يحفظ حقوق العمال و أرباب العمل و يتوافق و صحيح القانون و الدستور و مؤكدين في الوقت ذاته حرصنا على صون و حماية الأموال العامة و الوضع المالي للدولة و مؤكدين مرة أخرى بأننا كنا و مازلنا و سنبقى دائماً و أبداً عوناً و سنداً للكويت و لكافة الجهود المخلصة.

حفظ الله الكويت و أميرها و شعبها من كل مكروه و وفقنا الله و اياكم لما فيه الخير و الصالح للبلاد و العباد,

شريان مرزوق الشريان

رئيس جمعية المحامين الكويتية

بنيد القار - قطعة ٣ - شارع السور - قرب قصر دسمان - تلفون : ٢٤٩٣٣٣٣ (٩٦٥) - فاكس: ٢٤٩٧٧٧٧ (٩٦٥)

ص. ب : ٢٣٦٥ الصفاة 13024 الكويت

Site : www.kuwait-lawyers.com